التأطير الفلسفي لمبدأ استعادة الثقة في أزمة ميدان التحرير
(1 فبراير 2011–11 فبراير 2011)

Philosophical Framing of the Regaining Credibility Principle in The Tahrir Square Crisis (1 February – 11 February 2011)

إعداد

دكتور/ احمد محمد عبد الرحمن العايدي

أستاذ العلوم السياسية المساعد

كلية التجارة–جامعة بورسعيد

الملخص

تتناول هذه الدراسة قضية شرعية السلطة السياسية أثناء الأزمات، والتي ترتبط بفلسفة تطبيق مبدأ استعادة الثقة. ويتكون ذلك المبدأ من: الإدراك السياسي، واستخدام أدوات القوة الذكية، وخلق صورة ذهنية جديدة، وذلك بالتطبيق علي أزمة ميدان التحرير من خلال تحليل وتقييم ذلك المبدأ علي خطة إدارة تلك الأزمة.

Summary

This study deals with the issue of the political authority legitimacy during crises, which is related to the philosophy of applying the Regaining Credibility principle. This principle consists of: political perception, the use of smart power tools and the creation of a new mental image by applying on the crisis of Tahrir Square through analyzing and evaluating this principle on the management plan of this crisis

الإطار العام للدراسة

أولاً – مقدمة الدراسة:

يعد التأطير الفلسفي لأزمة الشرعية السياسية، أحد أهم الدراسات الهامة في النظرية السياسية، حيث ترتبط شرعية السلطة السياسية الممنوحة للقيادة الحاكمة بتطبيق مباديء إدارة الأزمات، ويعتبر مبدأ استعادة الثقة أحد المباديء الهامة في إدارة تلك الأزمات، حيث أنه يعيد شرعية السلطة السياسية إلي القيادة السياسة مرة أخري، وذلك من خلال استعادة النشاط وعودة الأوضاع إلي سابق عهدها قبل إندلاع الأزمة، وتعد أزمة ميدان التحرير أحد الأمثلة الدالة علي فبعد وصول الأزمة إلي قمة تصاعدها في يوم 28 يناير 2011م، بدأت القيادة السياسية المصرية في ذلك الوقت في استخدام ذلك المبدأ وتطبيقه في إدارة الأزمة وذلك بهدف استعادة شرعيتها وفقاً لرؤيتها وفلسفتها الخاصة، واتخذت في سبيل ذلك العديد من الإجراءات الهامة.

ثانياً – إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في تحليل وتقييم التأطير الفلسفي لتطبيق مبدأ استعادة الثقة في أزمة ميدان التحرير، وبالتالي يتبلور السؤال الرئيسي للدراسة في: لماذا فشلت القيادة السياسية في التطبيق الفلسفي لمبدأ استعادة الثقة في أزمة ميدان التحرير؟ ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي المرتكزات الفلسفية التي يقوم عليها مبدأ استعادة الثقة؟
2- كيف تم تطبيق مبدأ استعادة الثقة في أزمة ميدان التحرير؟
3- كيف نقيم تطبيق هذه الفلسفة لمبدأ استعادة الثقة في إدارة هذه الأزمة؟

ثالثاً-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق هدف أساسي يتمثل في تحليل وتقييم فلسفة تطبيق مبدأ استعادة الثقة في أزمة ميدان التحرير، وينقسم هذا الهدف الرئيسي إلي ثلاثة أهداف فرعية متكاملة ومترابطة هي على التوالي:

1- تبيان مكونات مبدأ استعادة الثقة في إدارة هذه الأزمة، ومرتكزاته الفلسفية.
2- تحليل تطبيق هذا المبدأ في أزمة ميدان التحرير.
3- تقييم التطبيق الفعلي لإستخدام المبدأ في هذه الأزمة.

رابعاً -أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في ضوء أن هذا المبدأ يمثل الركيزة الأساسية لإستعادة الأوضاع لما كانت عليه قبل الأزمة، ويعد ذلك في ضوء ما تشهده المنطقة من تغيير علي كافة المسستويات والأصعدة، خصوصاً بعدما أطلق عليه ظاهرة الربيع العربي، وتعرض دول المنطقة للتفكيك والتدمير

تمهيداً لإعادة الصياغة الجيوسياسية للمنطقة بما يخدم مصالح الدول الكبري عن طريق تفكيك العالم العربي.

خامساً – حدود الدراسة:

يمكن تحديد حدود الدراسة في ضوء اشكاليتها وأهدافها وأهميتها من خلال مجالين أساسيين هما المجال الزمني والمجال الموضوعي كالتالي:

1-المجال الزمني:

تحددت فترة الدراسة منذ ا فبراير 2011 وصولاً إلى 11 فبراير 2011م، ويعود ذلك إلي وصول الأزمة إلي اقصي تصعيد لها، وبدأ القيادة السياسية في اتخاذ خطوات هامة في إدارة الأزمة.

2-المجال الموضوعي:

ويتمثل في تحليل وتقييم تطبيق مبدأ استعادة الثقة في إدارة الأزمة، من خلال ايضاح الفلسفة التي يرتكز عليها مبدأ إستعادة الثقة وكيفية تطبيقه علي الخطة الموضوعة لإدارة الأزمة في تلك المرحلة من قبل القيادة السياسية المصرية.

سادساً –منهج الدراسة:

يستخدم الباحث منهج دراسة الحالة، من خلال جمع المعلومات والبيانات الخاصة بتطبيق مبدأ استعادة الثقة من منظور فلسفي في أزمة ميدان التحرير من أجل الوصول إلي فهم أفضل للتطبيق الرصين والصائب لهذا المبدأ في ادارة الأزمات.

سابعاً–خطة الدراسة:

في ضوء اشكالية وأهدف الدراسة، وأهميتها وحدودها، ومنهجها، فإن خطتها تنقسم إلى ثلاثة مباحث متكاملة على النحو التالي:

المبحث الأول؛ بعنوان المنظور الفلسفي لمبدأ استعادة الثقة، ويختص هذا المبحث بالتحليل الفلسفي لمبدأ استعادة الثقة من خلال ايضاح مفهوم الفلسفة، ومباديء إدارة الأزمات وصولاً إلي التحليل العلمي الرصين لمكونات هذا المبدأ.

والمبحث الثاني؛ بعنوان اجراءات تطبيق مبدأ استعادة الثقة في أزمة ميدان التحرير، ويعالج هذا المبحث خطة إدارة الأزمة في ميدان التحرير في فترة الدراسة وكيفية تطبيق المبدأ عليها.

والمبحث الثالث؛ فبعنوان تقييم فلسفة تطبيق مبدأ استعادة الثقة خلال أزمة ميدان التحرير، ويعالج هذا المبحث تقييم التطبيق لهذا المبدأ من منظور المرتكزات والقضايا المتعددة الناجمة عن هذا التطبيق.

وتم تقديم النتائج والتوصيات في نهاية هذه الدراسة.

المبحث الأول

المنظور الفلسفي لمبدأ استعادة الثقة

تمهيد:

يعد مبدأ استعادة الثقة أحد المبادئ الهامة في إدارة الأزمات، حث انه يترتب عليه استعادة النشاط وعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل اندلاع الأزمة، وتقو فلسفة المبدأ علي مجموعة من المكونات المترابطة والمتتالية، وتأسيساً علي ما سبق يمكن تقسيم المبحث إلي النقاط التالية:

أولاً- مفهوم مبدأ استعادة الثقة:

"يعد مبدأ استعادة الثقة أحد المباديء الأساسية التي تتبع في إدارة الأزمات بعد وصول الأزمة إلي مرحلة الإنفجار، وتأتي أهمية ذلك المبدأ حيث انه يعد الأساس لعودة النشاط الطبيعي إلي مختلف أجهزة الدولة بصورة طبيعية لما قبل اندلاع الأزمة، وذلك في اقرب وقت ممكن وبأقل تكلفة مناسبة".[1]

وتتمثل أبعاد مبدأ استعادة الثقة في:[2]

1- التكامل: وهو يعني اعتقاد القيادة السياسية بأنها ستقوم بإدارة الأزمة من خلال إتخاذ كافة القرارت التي تتميز بالعدل والإنصاف التي سوف تقوم بالتقليل من حدة الأزمة وصولاً إلي إنهاء الأزمة.

2- الوثوق: وهو يعني رغبة القيادة السياسية في تنفيذ تلك القرارات بغرض بناء الثقة لدي الطرف الأخر للأزمة.

3- القدرة علي التنفيذ: وهو يعني ايمان القيادة السياسية بقدرتها علي تنفيذ كافة ما اتخذته من قرارات باستخدام كافة الأدوات المتاحة لها.

ويري الباحث انه يمكن تعريف مبدأ استعادة الثقة بأنه التعامل مع الأزمة بعد وصولها إلي نقطة الإنفجار وذلك بهدف عودة السيطرة علي عناصرها، وضبط ايقاع تفاعلها في مصلحة الطرف مدير الأزمة، وذلك عن طريق ايمان القيادة السياسية بالقدرة علي الإستمرار في إدارة الأزمة، وثقتها في تلك الإدارة، وتنفيذ ذلك علي أرض الواقع.

ثانياً- مرتكزات مبدأ استعادة الثقة:

---

[1] يمكن الرجوع إلي :

أ- -Jonathan Bernstein , **Manager's Guide to crisis Management** (New York : McGraw-Hill, 1st , 2011), p.p.12-13.

ب- -Neil Thompson , **Crisis Intervention : Theory Into Practice** (Dorset :Russell House Publishing Ltd. , 1st , 2011) , p.p. 10- 12.

[2] Graham Dietz and Deanne N Den Hartog, Measuring Trust Inside Organizations, **Personnel Review**, 35(5): 2006, p.p.558-560, 1/6/2018,Available at: https://www.researchgate.net/publication/237845587_Measuring_Trust_Inside_Organizations

تتمثل مرتكزات مبدأ استعادة الثقة في النظرة الواسعة والشاملة للقيادة السياسية في الدولة للأزمة، وذلك من خلال وضع عناوبين أساسية لفروع الأزمة وتشعيباتها، ونتائجها وعواقبها، وينقسم هذا المبدأ حسب طبيعة مرحلة انفجار الأزمة ونتائجها إلي الآتي:[1]

1- النجاح في إدارة الأزمة أثناء مرحلة انفجارها بصورة فاعلة: حيث يأخذ تطبيق مبدأ استعادة الثقة شكل الخلاصة المختصرة للأحداث، ولكيفية أداء الواجبات بالصورة الأفضل وتسجيل وتوثيق الملاحظات المهمة والمشتركة التي تتعلق بكيفية الإستمرار في الإعداد لهذه الأزمة مستقبلياً.

2-الفشل في إدارة الأزمة أثناء مرحلة انفجارها: حيث تترسخ الأزمة وتحدث خراباً ودماراً وخسائر كبيرة في الدولة، ويكون تطبيق هذا المبدأ صعباً للغاية، نظراً لوجود مرحلة فوضي واضطراب داخل الدولة، ويجب هنا أن تبذل جهوداً كبيرة من قبل المسئول عن إدارة الأزمة، والتقييم الواعي والمتبصر لمقدار الإستجابة من المواطنين لتك الجهود.

ويري الباحث أن جوهر استخدام مبدأ استعادة الثقة يقوم علي اساس ما حدث عند وصول الأزمة إلي أعلي درجات خطورتها؛ ومحاولة اتخاذ القيادة السياسية اجراءات لضبط الأوضاع مرة أخري أثناء مرحلة ما بعد انفجار الأزمة، ومحاولة اعاد الموقف الأزموي إلي ما قبل اندلاعه أو تمهيد الطريق لعودته مرة أخري بطرق وأساليب فعالة مقنعة للطرف الآخر من الأزمة.

ثالثاً- الأسس الفلسفية لمبدأ استعادة الثقة:

تتمثل الأسس الفلسفية التي يقوم عليها مبدأ استعادة الثقة في:[2]

1- الإدراك السياسي لفريق إدارة الأزمة بكافة الجوانب المرتبطة بها خصوصاً الشخصية، ويقصد بالإدراك السياسي: "العملية العقلية التي يتم من خلالها التعرف علي الأحداث السياسية وفهمها، ويتم علي أساسها ضبط وتوجيه السلوك السياسي، وتمر عملية الإدراك بثلاثة مراحل هي: النظرة الكلية أو الإجمالية للشيء المدرك، ثم النظرة التحليلية والكشف عن العلاقات بين الأجزاء، ثم إعادة التأليف بين الأجزاء والعودة إلي النظرة الكلية وهي المرحلة التوليفية".[3]

"وفي هذه المرحلة يجب أن تقبل فريق إدارة الأزمة في الدولة بالحقائق المؤلمة الجديدة، وأن تكافح وتتصارع مع بعض المفاهيم والقضايا المعقدة التي يوجد لها اعتبارات جوهرية تتعلق بشخصيتها الإعتبارية سواء علي الصعيد الداخلي أو الخارجي".[4]

---

[1] د.يوسف أحمد أبو فارة، **إدارة الأزمات: مدخل متكامل** (عمان: اثراء للنشر والتوزيع، ط1، 2009)،ص ص 41-42.

[2] يمكن الرجوع إلي:

أ- د.محمد سرور الحريري ، **إدارة الأزمات السياسية وإستراتيجيات القضاء على الأزمات السياسية الدولية** (عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2012) ، ص ص 10-12 .

ب- عبد الرحمن توفيق ، **إدارة الأزمات: التخطيط لما قد لا يحدث** (القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة ، 2004) ، ص 18.

[3] يمكن الرجوع إلي:

أ- David Patrick Houghton, **Political Psychology: Situations, Individuals, and Cases** (New York: Routledge Taylor& Francis Group, 1st, 2009), P.p. 101-102.

ب- د.فرج عبد القادر طه وأخرون، **معجم علم النفس والتحليل النفسي** (بيروت: دار النهضة العربية، ط1، ب.ت)، ص 37.

[4] د.يوسف أحمد أبو فارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 42.

2- "استخدام القوة الذكية المتاحة للقيادة السياسية، ويقصد بالقوة الذكية "القدرة علي الجمع بين أدوات القوتين الصلبة والناعمة في استراتيجية واحدة للتأثير علي الطرف الأخر للأزمة وتحقيق أهداف إدارة الأزمة، وذلك للسيطرة علي كافة عناصر الأزمة، وذلك بناءاً علي الإدراك السياسي السابق". [1]

3- خلق صورة زهنية جديدة عن الأزمة، وتعرف الصورة الذهنية بأنها:" مجموعة الأفكار والمشاعر والمعتقدات التي يكونها الفرد تجاه شيء ما، والناتج النهائي للانطباعات الذاتية التي تتكون عند الافراد أو الجماعات إزاء أزمة معينة معين، حيث أن الصورة السلبية تفقد الدولة الثقة الشعبية"، " وتتكون الصورة الذهنية من الأبعاد التالية: البعد المعرفي، والبعد الوجداني والبعد السلوكي. حيث يجب ضرورة العمل علي تحسين الصورة الذهنية للمواطنين عن الدولة في تلك المرحلة، ويجب علي فريق إدارة الأزمة أن يزيل أية شكوك متبقية تجاهها لدي المواطنين، من خلال اعطائهم فرصة للتعبير عن مشاعرهم وأرائهم تجاه الأحداث، والتعرف علي ردود أفعالهم تجاه الأزمة، فإعطاء الجماهير هامشاً من الحرية يؤدي إلي تعزيز الولاء والإنتما"ء.[2]

ويري الباحث أن الفلسفة التي يرتكز عليها مبدأ استعادة الثقة تقوم على التكامل والربط والتفاعل بين ثلاث قضايا رئيسية تتمثل في:

1- قضية الإدراك: وهي ترتبط بدي إدراك فريق إدارة الأزمة بالأزمة والتطورات التي حدثت فيها خلال مرحلة الإنفجار أو الحل، ويجب أن يتصف هذا الإدراك بالرشد السياسي المتعمق.

2- قضية استخدام الأدوات: يترتب على الإدراك ضرورة استخدام الأدوات المناسبة في إدارة الأزمة، والتنوع بين أدوات القوة الصلبة والناعمة، وصولاً إلي تحقيق أهداف ادارة الأزمة بالكفاءة والفعالية.

3- قضية الصورة الذهنية: وهي استحداث صورة جديدة لدي طرف الأزمة الأخر بأنه هناك تغيير ما حدث في إدارة الأزمة، وان ذلك التغيير يكون ايجابياً ويصب في مصلحتة.

---

[1] يمكن الرجوع إلي:

أ- أحمد قاسم حسين، مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً، **سياسات عربية**، 32: مايو 2018، ص ص 125-126.

ب- ديفيد س. غومبرت وهانس بيننديك، **القدرة علي الإرغام: مواجهة الأعداء بدون حرب** (كاليفورنيا: مؤسسة راند Rand، ط1، 2016)، ص ص 4-6، 2018/1/1، متاح علي:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1000/RR1000/RAND_RR1000z1.arabic.pdf

[2] يمكن الرجوع إلي:

أ- نجاح قبلان القبلان، الصورة الذهنية لمهنة المكتبات والمؤسسات المعلوماتية ومستقبلها (قطر: مؤسسة قطر للنشر، 2016)، ص ص 6-7 ، 2018/1/1، متاح علي:
http://www.qscience.com/doi/pdf/10.5339/connect.2016.slaagc.4

ب- Definition of Stereotype, Electronic dictionary, 1/1/2018, available at :

a- https://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/stereotype
b- https://en.oxforddictionaries.com/definition/stereotype
c- https://www.merriam-webster.com/dictionary/stereotype

رابعاً- أزمة ميدان التحرير:

هي الأزمة التي اندلعت في ميدان التحرير والتي بدأت في 25 يناير 2011م، وبلغت ذروتها في يوم 28 يناير والتي ترتب عليها انهيار جهاز الشرطة المصري، وتدمير السواد الأعظم من مقراته المختلفة سواء كانت أقسام ومراكز شرطية، والمحاكم المختلفة، وإدارات المرور ، وانسحاب الشرطة وما تبعه بعد ذلك من اقتحام السجون والفوضي الأمنية التي لحقت به، الأمر الذي أدي إلي نزول القوات المسلحة، وقبول استقالة حكومة الدكتور/أحمد نظيف.

المبحث الثاني

اجراءات تطبيق مبدأ استعادة الثقة في أزمة ميدان التحرير

تمهيد:

يتناول هذا المبحث تحليل الفلسفة التي ارتكزت عليها القيادة السياسية المصرية في تطبيق مبدأ استعادة الثقة، وذلك بعد أن وصلت الأزمة إلي نقطة انفجارها، وذلك من خلال تحليل كافة الإجراءات المتخذة لتحقيق تلك الفلسفة، وتم تقسيم هذا المبحث إلي النقاط التالية:

أولاً- الأسس الفلسفية لخطة استعادة الثقة الحكومية:

تمثلت الأسس الفلسفية التي قامت عليها خطة تطبيق مبدأ اتسعادة الثقة من القيادة السياسية المصرية في:" الإعتراف بشرعية المطالب التي الشعبية اثناء اندلاع الأزمة، وأن بعض القوي السياسية حولت التظاهر السلمي إلي عمليات تخريب وعنف داخل المجتمع، وان اساس عمل الحكومة الجديدة تحقيق مطالب الإصلاح الشامل واتاحة فرص العمل ومكافحة الفقر وتحقيق العدالة الإجتماعية، وتكليف نائب ؤئيس الجمهورية بالحوار مع كافة القوي الاسياسية بشأن مطالب الإصلاح، وما يتطلبه من تعديلات دستورية وتشريعية، مع وعد بعدم ترشح الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك لفترة رئاسة جديدة، وانه سيبقي لنهاية مدته الرئاسية لتسليم السلطة، ودعور البرلمان لمناقشة التعديلات الدستورية الخاصة بالمادة (76)، و(77) والخاصة بشروط الترشح للرئاسة ومدد الرئاسة، مع الإلتزام بالإحكام القضائية في الطعون علي الإنتخابات التشريعية الأخيرة، وتكليف جهاز الشرطة بالإضطلاع بدوره في خدمة الشعب وحماية المواطنين وبالإحترام الكامل لحقوقهم وحرياتهم وكرامتهم، وتكليف السلطات الرقابية والقضائية بإتخاذ إجراءات فورية لمواصلة وملاحقة الفاسدين، والتحقيق مع المتسببين فيما شهدته مصر من انفلات أمني والأحداث التي حدثت في اعقاب يوم 25 يناير".[1]

[1] عثمان الدلنجاوي، **عام الثورة** (القاهرة: دار الجمهورية للطباعة، ط1، 2012)، ص ص 166-169.

ويري الباحث أن الفلسفة العامة التي ارتكز عليها تطبيق مبدأ استعاد الثقة تمثلت في تحديد مجموعة من الإجراءات السياسية والأمنية والرقابية ذات سقف محدد لمواجهة تداعيات انفجار الأزمة ومحاولة اعادة الأوضاع إلي ما كانت عليه قبل الأزمة وعودة الحياة إلي طبيعتها.

ثانياً- الإجراءات السياسية:

تمثلت الإجراءات السياسية لتطبيق مبدأ استعادة الثقة في: " اصدار قرار بتأجيل جلسات مجلس الشعب والشوري لحين انتهاء الفصل في الطعون الإنتخابية، كما أصدر الرئيس حسنى مبارك القرار رقم 54 لسنة 2011 بتشكيل لجنة دراسة واقتراح تعديل بعض الأحكام الدستورية والتشريعية في 7 فبراير 2011، وتلقى مجلس الشورى خطاب الرئيس مبارك بتعديل 5 مواد في الدستور وهى 76 و 77 و 88 و 93 و189 وإلغاء المادة 179 من الدستور في 10 فبراير 2011، وانعقاد جلسات للحوار الوطني برئاسة اللواء عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية الأسبق والقوي السياسية المصرية آنذاك، والتي كان ابرزها اجتماع عقد في 6 فبراير بينه وبين المعارضة التقليدية وممثلين عن ميدان التحرير للمرة الأولي، وتقديم هيئة المكتب للحزب الوطني استقالتها وتعيين السيد حسام بدراوي أميناً عاماً للحزب الوطني، وبدأ عودة الأجهزة الحكومية إلي العمل مرة أخري حيث بدأت البنوك في العمل وباقي أجهزمة الدولة، والإفراج عن المعتقلين السياسيين وعودة خدمة الإنترنت في 2 فيراير إلي العمل مرة أخري، وصدور قرار رئيس مجلس الوزارء الأسبق الفريق أحمد شفيق رقم (224) لسنة 2011م بتشكيل لجنة تحقيق وتقصي حقائق بشأن الإنتفاضة الشبابية في 9 فبراير 2011م".[1]

ويري الباحث انه يمكن اجمال الخطوات التي اتخذتها في تعيين حكومة جديدة ، وايقاف عمل السلطة التشريعية لإصلاحها، والدعوة لحوار وطني من أجل قضية محدودة في تعليق الدستور، والإفراج عن المعتقلين، ومحاولة تغيير النخبة السياسية الحاكمة آنذاك.

ثالثاً- الإجراءات الرقابية:

وتمثلت هذه الإجراءات لتطبيق مبدأ استعادة الثقة في: "تفعيل عمل الأجهزة الرقابية والمتمثل في قرار النائب العام المستشار الدكتور عبد المجيد محمود منع كل من : حبيب العادلي وزير الداخلية السابق ،وأحمد المغربي وزير الإسكان، وزهير جرانة وزير السياحة السابق، إضافة إلى أحمد عز أمين التنظيم السابق في الحزب الوطني ،من السفر وآخرين، وتجميد حساباتهم في البنوك، وذلك بناءً علي اتهامهم بجرائم الاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام والإضرار

---

[1] يمكن الرجوع إلي:

أ- **قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (242) لسنة 2011م بشأن لجنة تحقيق وتقصي حقائق بشأن الإنتفاضة الشبابية**، ص ص 1-3، 2012/12/1، متاح علي:

http://www.ffnc-eg.org/assets/file01.pdf

ب-هيئة التحرير، ثورة 25 يناير المصرية، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، 15 (55): 2011، ص ص 95-96.

العمدى به والتربح والغش واجراء التحقيقات معهم، وقرار النائب العام فتح تحقيق مع وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي بشأن ما جرى من احداث في 2 فبراير 2011، ووضعه مع ثلاثة من قياداته تحت الإقامة الجبرية في 5 فبراير 2011، كما قرر النائب العام تشكيل لجان لفحص أرصدة أحمد عز، وزهير جرانة، ويوسف بطرس غالى، وحبيب العادلى، ورشيد محمد رشيد، وتوجهت هذه اللجان إلى البنوك للبدء في عملها في 7 فبراير 2011م".[1]

ويري الباحث أن تلك الإجراءات أثبتت فساد الطبقة السياسية الحاكمة في ذلك الوقت خصوصاً ما يتعلق بظاهرة تزاوج المال مع السلطة السلطة السياسية، والذي يمكن أن نطلق عليه ظاهرة طبقة رجال الأعمال السياسيين، الأمر الذي أدي إلي اسقاط مزيد من الشرعية عن رأس النظام السياسي الحاكم.

رابعاً- الإجراءات الأمنية:

تمثلت هذه الإجراءات لتطبيق مبدأ استعادة الثقة في:" اصدار وزير الداخلية قراراً بعودة شعار الشرطة في خدمة الشعب مرة أخري إلي كافة المراكز والمؤسسات الشرطية في 1 فبراير 2011م، كما تلاحظ انه لم تسجل خلال تلك الفترة أية اشتباكات بين الشرطة والمواطنين علي شاكلة الأحداث التي اندلعت من 25 – 28 يناير 2011م، وتحملت القوات المسلحة المصرية المسئولية الكبرى في حفظ الأمن والنظام علي الساحة الداخلية". [2]

"وعلي الرغم من ذلك ظلت حالة الإنفلات الأمني موجودة داخل الدولة، والذي كان ابرزر مظاهره انتشار حوادث قطع الطرق والبلطجة، وترهيب الأمنين، وانتشار عمليات الإعتداء المسلح، والنهب والغصب والسلب للمحلات التجارية ومؤسسات الدولة، وانتشار عمليات الثأر لا سيما في الصعيد، والإعتداء علي دور العبادة للمسلمين والمسيحيين". [3]

ويري الباحث أنه حدثت قطيعة شاملة بين الجهاز الشرطي والمواطنينن المصريين حيث خرج هذا الجهاز عن الخدمة خلال تلاك المرحلة ولم يستطع أن يقدم شيئاً، وتولت القوات المسلحة العبء الرئيسي خلال تلك المرحلة في إدارة الشئون الأمنية للدولة.

خامساً- معركة الجمل:

وفي خلال تطبيق كافة الإجراءات السابقة حدث ما أطلق عليه اصطلاحاً موقعة الجمل؛ "والتي بدأت يوم 1 فبراير 2011م بعد ظهور دعوات للدعوة لمظاهرات في أعقاب الخطاب الذي

---

[1] د.أحمد محمد العايدي، أزمة ميدان التحرير (25يناير 2011- 12 فبراير 2011): رؤية تحليلية، **مجلة الإستقلال**، 1: ابريل 2015، ص ص 37-38.

[2] الهيئة العامة للاستعلامات، **يوميات ثورة 25 يناير: حرية - ديمقراطية - عدالة اجتماعية** (القاهرة: اصدارات الهيئة العامة للاستعلامات، ط1، 2011)، ص 52 ، 2011/12/1 ، متاح علي :
http://www.sis.gov.eg/newvr/arm/25day.pdf

[3] عماد حمدي ابراهيم يحي، اللجان الشعبية والسيطرة علي أزمة الإنفلات الأمني عقب ثورة 25 يناير: الأصول والضوابط، من المؤتمر السنوي السادس عشر: **آثار وسبل مواجهة الأزمات المجتمعية الناتجة عن أحداث الربيع العربي** (القاهرة: جامعة عين شمس، 24-25 ديسمبر 2011)، ص 326.

ألقاه الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، في مقابل الدعوات التي تطالب برحيله، وفي يوم الأربعاء الموافق 2 فبراير 2011م شهد اعتداء مناصري الرئيس الأسبق على المتظاهرين باستخدام الجمال والجياد وبعض الأسلحة البيضاء – فيما عرف إعلامياً بموقعة الجمل – فوقع العديد من الضحايا والمصابين، وانتهت تلك المعركة يوم الخميس 3 فبراير 2011م حيث استطاع المتظاهرين طرد مؤيدي الرئيس الأسبق من ميدان التحرير وطردهم للخارج، وقد هاجم نائب رئيس الجمهورية عمر سليمان من هاجم المتظاهرين، وتعهد بمحاسبة المسئولين، وأعتذر الفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء المصري في ذلك الوقت عن الهجوم، ونفي علمه المسبق بها، وتعهد بعدم تكرار ذلك وفتح تحقيق، ووصل عدد الضحايا إلي 8 قتلي و1200 مصاب".[1]

ويري الباحث أن موقعة الجمل هي النقطة الفاصلة في تطبيق فلسفة مبدأ استعادة الثقة، فأياً كان من قام بها، والجهات التي خططت لها ونفذتها، فقد كانت السبب الرئيسي في فشل كافة الإجراءات المتخذة من قبل القيادة السياسية.

سادساً– تعامل المتظاهرين مع الأزمة:

وظهر تعامل المواطنين مع كافة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية في: "تناقص اعداد المتظاهرين في ميدان التحرير بعد الخطاب العاطفي الذي ألقاه الرئيس الأسبق في أول فبراير، وبعد حدوث موقعة الجمل حدث عدد من التظاهرات المليونية والتي عرفت بالأسماء التالية: 4 فبراير جمعة الرحيل وزار فيها للمشير محمد حسين طنطاوي ميدان التحرير محاولا التحاور معهم ودعوة المتظاهرين للمغادرة والمشاركة في الحوار الوطني ورفض المتظاهرين، و6 فبراير أحد الشهداء ، و8 فبراير في حب مصر ، و9 فبراير (يوم المطالب) ، و10 فبراير (بوادر التنحي)، و11 فبراير (جمعة النصر)" .[2]

"كما أنه خلال تلك الفترة ظهر وبالتحديد خلال الفترة من 7–9 فبراير 2011م بعد تشكيل ائتلاف شباب الثورة وممثليه استطاع خلال تلك الفترة أن يجهض خطة العمل في مؤسسات الدولة والتي اتخذتها الحكومة لعودة العمل في مؤسسات الدولة الرسمية، حيث حاصروا مجمع التحرير الذي يمثل مقراً خدمياً للكثير من الوزارات، كما قرروا منع الفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء الأسبق من مزاولة عمله بمحاصرة مقر رئاسة الوزراء، والإعتصام أمامه، عقب اعلان بدء العمل به، كما

---

[1] ملخص التقرير النهائي للجنة التحقيق وتقصي الحقائق بشأن الأحداث التي واكبت ثورة 25 يناير 2011م، ص 5، 2012/12/1، متاح علي:
www.aohr.net/wp-content/uploads/2012/01/**يناير**-25-**ثورة**-**تقرير**.**pdf**

[2] يمكن الرجوع إلي:
أ- الهيئة العامة للاستعلامات ، يوميات ثورة 25 يناير، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 1- 2، 2011/12/1، متاح علي:
http://www.sis.gov.eg/newvr/arm/25day.pdf
ب- مصطفي كامل السيد، ثورة يناير وفجوة الأجيال، **مجلة الديمقراطية**، 12 (44): أبريل 2012، ص ص 26-27.

رافق ذلك موجة واسعة من الإضرابات العمالية والنقابية علي مستوي الجمهورية في كافة القطاعات والأجهزة الرسمية في الدولة".[1]

ويري الباحث ان خطة إدارة الأزمة من جانب المتظاهرين خلال تلك الفترة تبلورت في استمرار استخدام التظاهرات المليونية داخل ميدان التحرير، والرفض التام لكافة الخطوات التي اتخذتها الحكومة، والقيام بشل عمل الأجهزة والمؤسسات الحكومية من خلال الإعتصامات أمام المقرات الرسمية واغلاقها خصوصاً مع عدم وجود جهاز شرطي للتعامل مع ذلك، وعدم اقدام القوات المسلحة المصرية علي اتخاذ أي خطوات لمواجهة المتظاهرين حفاظاً عليهم وحماية للدولة من التفكك والإنهيار، والتي تعاملت معهم بحكمة ورشد.

سابعاً- نهاية الأزمة:

"في يوم 10 فبراير 2011م أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانه الأول بقيادة المشير حسين طنطاوي وزير الدفاع وبدون وجود القائد الأعلى للقوات المسلحة الرئيس مبارك، وتضمن البيان ان المجلس انعقد لحماية الوطن وتأييداً لمطالب الشعب المشروعة ودراسة الموقف وانا سيستمر في الإنعقاد[2]، وتبع ذلك خطاب رئيس الجمهورية الثالث في مساء ذلك اليوم الذي تنازل فيه عن صلاحياته إلي السيد عمر سليمان رافضاً التنحي، وبقاءه في منصبه حتي سبتمبر لحماية الوطن، وانه سيحاسب المسئولين عن قتل الشباب، وقبوله الغاء المادة 179 من الدستور، وتعديل 5 مواد من الدستور تتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية ومدة الرئاسة[3]، تبعه بيان من السيد نائب رئيس الأسبق اللواء عمر سليمان والذي أكد علي مضمون البيان السابق وبدْأ تنفيذ مطالب ثورة الشباب، وتبعه البيان الثاني للقوات المسلحة الذي تعهد فيه بحماية الشعب المصري وضمان تنفيذ كافة مطالبه".[4]

ونتيجة للفشل الذريع الذي حققته إدارة الأزمة خلال فترة استعادة الثقة في إدارة أزمة ميدان التحرير، وعدم استجابة المواطنين، واستمرار التظاهرات وزيادة أعدادها أصدر الرئيس الأسبق حسني مبارك بياناً صغير أدلي به اللواء عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية الأسبق مساء يوم الجمعة الموافق 11 فبراير 2011، بتخلي الرئيس الأسبق عن منصبه وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون الدولة.

---

[1] عزمي بشارة، **ثورة مصر: من جمهورية يوليو إلي ثورة يناير** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ج1، ط1، 2016)، ص 510.

[2] **البيان رقم (1) للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية الصادر في 10 فبراير 2011م**، 2012/12/1، متاح علي: http://www.sis.gov.eg/NewVR/mysite/b1.html

[3] عثمان الدلنجاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 261-264.

[4] **البيان رقم (2) للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية الصادر في 11 فبراير 2011م**، 2012/12/1، متاح علي: http://www.sis.gov.eg/NewVR/mysite/b2.html

لقد مثلت نهاية الأزمة الفشل التام لفلسفة استخدام مبدأ اسعادة الثقة في أزمة ميدان التحرير، فسقط رأس النظام السياسي عن سدة الحكم، نتيجة لفشل الإدراك، وعدم القدرة علي الإستخدام المتنوع لأدوات القوة المختلفة، وصولاً إلي سلبية اللاإنطباع الذهني للمواطنين علي كافة الإجراءات المتخذة.

المبحث الثالث

تقييم فلسفة تطبيق مبدأ استعادة الثقة خلال أزمة ميدان التحرير

تمهيد:

يتناول هذا المبحث تقييم القضايا الناتجة عن تطبيق فلسفة مبدأ استعادة الثقة من منظور فلسفي في أزمة ميدان التحرير، والتي تتمثل في قضية الإدراك، وقضية المرونة في استخدام الأدوات، وقضية الصورة الذهنية، وتم تقسيم هذا المبحث إلي النقاط التالية:

أولاً – الهدف من استخدام مبدأ استعادة الثقة من منظور فلسفي:

ان الهدف الأساسي لتطبيق مبدأ استعادة الثقة يرتكز علي استعادة السيطرة علي عناصر الأزمة من جديد، والحفاظ علي رأس النظام السياسي ممثلاً في بقاء الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك في سدة الحكم حتي نهاية فترته لتسليم السلطة، والواقع ان هذا الهدف كان غير رشيد وصائب من الناحية التطبيقية ، وكان هدفاً يحمل درجة عالية من الخطورة؛ حيث أن ذلك يعني من المنظور السياسي تخلي النظام عن الأسس التي كان يرتكز عليها رأس النظام في قيادة الدولة والسيطرة علي الأزمة، والغاء شرعية كافة مكونات النظام السياسي، الذي كان يعمل معه، مما أدي إلي فقد شرعية ومشروعية رأس النظام نفسه، وتشدد الطرف الأخر من الأزمة من خلال التمسك بسقوطه ورحيل رأس النظام،وظهر ذلك بوضوح في عدم التطبيق الواعيوالمتبصر للأسس الفلسفية التي تتعلق بمبدأ استعادة الثقة في ادارة الأزمة.

ثانياً– قضية الإدراك:

يقوم الإساس الذي يقوم عليه الإدراك أن أزمة ميدان التحرير قد وصلت إلي ذروة تصاعدها وانفجارها، حيث فقدت القيادة السياسية السيطرة علي الأزمة، وفقدت السيطرة علي مقاليد الحكم في الدولة، حيث مرت الدولة المصرية بمرحلة من الفوضي والإضطراب وعدم الإستقرار، وبالتالي فإن تطبيق الفلسفة الإدراكية لعناصر الأزمة كانت تقوم علي درجة عالية من الضغوطات الداخلية والخارجية، وكان يجب هنا علي القيادة أن تقبل الحقائق المؤلمة للأزمة بعد يوم 28 يناير 2011م، وبالتالي فإن القيادة السياسة أدركت حقيقة مطالب المتظاهرين والمتمثلة في الإصلاحاً الشامل داخل النظام السياسي، مع الإحتفاظ برأس القيادة السياسية؛ أي التخلي عن أركان النظام السياسي

المصري مقابل الحفاظ علي رأس النظام، وقد ترتب علي ذلك الإدراك غير الرشيد والخاطيء ما يلي:

1- الإعتراف بشرعية المتظاهرين سواء كان ذلك في الإسلوب باستخدام المظاهرات أو المطالب السياسية التي طرحت، ونفي تهمة التخريب عنهم والقائها علي قوي سياسية متطرفة اندست بين المتظاهرين السلميين، ما أدي ذلك إلي خلق تعاطفاً شعبياً معهم، الأمر الذي زاد من صلابة الموقف السياسي لهم وتسمكهم بمطالبهم التي تصاعدت ووصلت إلي اسقاط القيادة السياسية ذاتها.

2- الفشل في تحديد مطالب الطرف الأخر من الأزمة، حيث أدركت القيادة السياسية أن المتظاهرين يريدون اصلاحاً سياساً للنظام القائم، وبذلك تخلي النظام علي كافة المكونات التي كان يعتمد عليها في إدارة الدولة، من سلطة تشريعية، وتغيير القيادة في الحزب الوطني الحاكم في ذلك الوقت، وتعهد رأس النظام بعد الترشح لولاية جديدة، وأن بقائه فقط لتسليم السلطة، وبالتالي فإن تلك الخطوات افقدت الشرعية والمشروعية عن القيادة السياسية نفسها، مما أدي المطالبة بإسقاطها وذلك بسبب طبيعة التنازلات التي قدمها وتخليه عن كافة أركان النظام السياسي.

3-الفشل في تحقيق سقف الإصلاح السياسي الذي كان يريده المتظاهرين حيث اعتقد النظام أن المطالب كانت تتركز علي اصلاح سياسي في بنية النظام السياسية، ويعتبر ذلك اعتقاداً خاطيء فقد كان المتظاهرين يريدون تعديلاً شاملاً في النظام السياسي المصري والأصوب أن الهف كان بناء نظام للحكم جديد ذات شرعية جديدة، وما يحمله ذلك خطر علي وجود الدولة المصرية ذاتها.

4- مخاطبة الجانب الوجدان المصري والتركيز علي دور الرئيس الأسبق حسني مبارك في حرب اكتوبر، وانه احد ابناء القوات المسلحة المصرية الذي يكن لها وجدان الشعب المصري كافة التقدير والإحترام، وذلك في محاولة لإعادة إضفاء الشرعية علي تلك القيادة، والواقع أن ذلك لا يساعد القيادة السياسية علي النجاح في أولي خطوات استعادة الثقة خلال الأزمة وكان ذلك إلا من خلال اتباعه بمجموعة من الإجراءات والسياسات الواضحة للمواطنين التي تعيد بناء شرعيته مرة أخري خلال الأزمة.

وتأسيساً علي ما تقدم فإن القيادة السياسية قد فشلت في أدراك ما يريده الطرف الأخر من الأزمة والمتمثل في المتظاهرين، وبالتالي باءت أولي خطوات استعاة الثقة بالفشل التام، وتأسس عليها خطوات أخري اتسمت هي الأخري بالفشل والبطلان.

ثالثاً- قضية المرونة في استخدام الأدوات:

ترتب علي سوء الإدراك سوء شديد في استخدام أدوات القوي المتاحة لدي القيادة السياسية آنذاك والتي تمثلت في الآتي:

1-خروج أدوات القوة الصلبة في إدارة الأزمات من قبضة السلطة الحاكمة وظهر ذلك من خلال جانبين:

أ - الجانب الأول يتمثل في انهيار جهاز الشرطة المصري منذ 28 يناير 2011م، وخروجه عن العمل تماماً أثناء الأزمة، فلم تستطيع القيادة السياسية استخدامه نهائياً مرة أخري خلال مرحلة استعادة الثقة، وبالتالي اصبحت كافة الإجراءات الأمنية المصاحبة للإجراءات السياسية والقضائية دون أية فاعلية وجدوي، وظهر ذلك في عدم القدرة علي حماية المتظاهرين أثناء موقعة الجمل، أو مقاومة الإعتصامات أمام الأجهزة الحكومية والوزارات التي عطلت عملها بعد قرار استئناف عملها.

ب - الجانب الثاني يتمثل في خروج القوات المسلحة المصرية من تحت سيطرة القيادة السياسية نتيجة لفقدها السلطة الشرعية خلال مرحلة انفجار الأزمة، وعدم خضوعها لأوامرها، حيث أنها تحملت مسئولية الحفاظ علي وجود جمهورية مصر العربية -كدولة-، وبالتالي فقد أصبحت طرفاً في الأزمة وليس آداة تستخدمها السلطة السياسية، حيث أنها لم تكن تريد التصادم مع الشارع مهما كان السبب، وذلك حفاظاً علي العلاقات التاريخية بين المواطنين والقوات المسلحة، وحماية للدولة من الإنهيار والتفكك.

2- عدم فاعلية كافة أدوات القوة الناعمة التي استخدمها النظام أثناء الأزمة، وظهر ذلك جلياً في الآتي:

أ - الفشل في استخدام أداة الحوار الوطني السياسي بين نائب رئيس الجمهورية مع القوي السياسية ويعود ذلك إلي أن سقف الحوار كان يدور حول تعديلات دستورية خاصة بمنصب رئيس الجمهورية والغاء قانون الطوارىء، في حين أن المطلوب كان دستوراً جديداً، كما أن الأطراف التي تحاورت معه لم يكن لها أية فاعلية في تحريك الشارع أو التأثير عليه، فلم تكن هناك قيادات تمثله علي الإطلاق.

ب -الفشل في استخدام اداة وقف عمل البنية التنفيذية؛ فتعطيل جلسات مجلسي الشعب والشوري لحين التأكد من صحة عضوياتهما، لم تحدث أي تأثير في الشارع، حيث أظهر ذلك عدم شرعية تلك الأداة، وكان الأفضل حل البنية التنفيذية بالكامل والدعوة لإنتخابات جديدة مع توفير كافة ضمانات النزاهة والشفافية لها.

ج -فشل استخدام أداة الخطابات السياسية في إدارة الأزمة من قبل القيادة السياسية، حيث حقق الخطاب الثاني تقليل في اعداد المتظاهرين الأمر الذي كان يجب أن تتبعه خطوات أخري، لا يكون منها علي الإطلاق مجرد التفكير في النزول للشارع، ولكن حدث عكس ذلك حيث انقسم الشارع إلي قسم مؤيد وأخر معارض، وبدأ الطرفان في الحشد لإظهار قوتهما في الشارع، وما يحمله ذلك من خطوره تصادم بين طرفين في شارع سياسي خالي

من جهاز حفظ الأمن، وقوات مسلحة لا تريد التصادم مع أي من الطرفين، في حين الخطاب الثالث كان ذات أثر عكسي تماماً وكان عاملاً للحشد الأكبر من جانب المتظاهرين.

د - الفشل في استخدام الأداة القضائية في محاولة اظهار جدية القيادة السياسية في الإصلاح وتحقيق الشفافية والنزاهة ضد الفساد السياسي المستشري في ذلك الوقت، حيث ترتب علي التحقيقات في قضايا الفساد لبعض أركان النظام السياسي المصري، وقرارات التحفظ علي الأموال والمنع من السفر،اظهار صحة شرعية مطالب ميدان التحرير، وسقوط شرعية السلطة السياسية عن القيادة السياسية الحاكمة آنذاك.

وتأسيساً علي ما تقدم، فإن القيادة السياسية نتيجة للإدراك السياسي الخاطي فشلت في استخدام ادوات القوة المختلفة بطريقة مرنة لتطبيق مبدأ استعادة الثقة أثناء الأزمة، حيث أنها لم تستطيع استخدام أدوات القوة العنيفة، وباتت تستخدم أدوات القوة السلمية فقط والتي كانت دون أي تأثير يذكر.

رابعاً–قضية الصورة الذهنية:

ترتب علي الفشل الذي حدث في إدراك الأزمة، والفشل في استخدام أدوات القوة المختلفة، الفشل في خلق صورة ذهنية للمواطنين عن جدية القيادة السياسية في حل الأزمة والإستجابة لمطالب التظاهرات الشعبية وصولاً لإستعادة شرعية السلطة السياسية، وظهر ذلك في الأبعاد التالية:

1– البعد المعرفي: أظهر ذلك البعد أن المعلومات التي امتلكتها القيادة السياسية المصرية السابقة التي أدركت وأدارت بها الأزمة لم تكن صحيحة علي الإطلاق خلال تطبيق مبدأ استعادة الثقة، وجاءت مترتبة علي سوء الإدراك السياسي، وسوء استخدام أدوات القوة المتنوعة، وأدي ذلك إلي بناء صورة سلبية لدي المواطن المصري عن الأزمة برمتها وإدارة القيادة السياسية لها لإستعادة شرعيتها.

2–البعد الوجداني: نتيجة للبعد المعرفي تكون عند المواطن المصري البسيط ميلاً ايجابياً تجاه المتظاهرين وميلاً سلبياً تجاه شرعية السلطة الممنوحة إلي القيادة السياسية، حيث انه تم استخدام وسائل الإعلام لتستضيف اسر الشهداء والمصابين، واظهار صور الشهداء انفسهم في الإقتناع بعدالة قضية نزع السلطة الشرعية عن القيادة السياسية التي طروحها خلال الأزمة، مما أدي إلي خلق حالة من التعاطف معهم، وعلي النقيض تكون ميلاً سلبياً تجاه سلطة القيادة السياسية آنذاك بانه لا يحل القضية بل ويعقدها، وبالتالي لم تستطع أي اجراءات اتخدها سابقا أن تخلق هذا البعد الوجداني الإيجابي وتدعمه في اعادة الشرعية لقيادته السياسية.

هذا بالإضافة إلي أن الفضائيات المصرية والعربية المختلفة خلقت حالة من التعاطف مع المتظاهرين علي المستوي الشعبي بسبب استضافة أهالي الشهداء لأحداث الثورة المختلفة منذ اندلاعها، الأمر الذي خلق صورة ذهنية لدي أغلبية المواطنين بصدق مطالبهم وتحميل القيادة السياسية مسئولية قتلهم، خصوصاً بعدما تكون لدي المواطنين صورة ذهنية سلبية علي رجال الشرطة من تجاوزات بعض أفراده.

3-البعد السلوكي: أظهر البعد السلوكي الناجم عن البعد المعرفي و البعد الوجداني، واستخدام أدوات تقليدية في ادارة الأزمة، سواء كانت سياسية من خلال الحوار، والتعديلات في البنية التنفيذية والتشريعية، واستخدام الأداة القضائية، وسقوط الجهاز الأمني وانضمام القوات المسلحة المصرية للمتظاهرين، سوء الصورة الذهنية السلبية لشرعية القيادة السياسية المصرية خلال التعامل مع الأزمة.

كما أن تصرفات القيادة السياسية أعطت انطباعاً ذهنيا لدي المواطن المصري بأنه متمسك بالسلطة السياسية دون أي أساس من الشرعية، وذلك علي الرغم من اعلانه عدم الترشح للرئاسة، وتفويض صلاحياته لنائب رئيس الجمهورية، ناهيك عن الخطابات السياسية التي وجهها الرئيس والتي تميزت بكبر حجمها وعدم تركيزها علي نقاط محددة، الأمر الذي أدي إلي فقدان شرعية السلطة الممنوحة للقيادة السياسية أثناء الأزمة.

وتأسيساً علي ما تقدم، فإن الإنطباع الفكري الذي تكون لدي السواد الأعظم من الشعب المصري أن القيادة السياسية متمسكة بالسلطة السياسية إلي آخر مدي، دون أن تنظر إلي مطالب المتظاهرين التي اعترفت بشرعيتها، كما أنها لم تتخذ أي اجراءات سياسية لتحقيق هذه المطالب، مما أدي فقد الشرعية السياسية عن تلك القيادة، واعطائها للطرف الأخر من الأزمة والمتمثل في المتظاهرين.

الخلاصة والنتائج والتوصيات

أولاً- الخلاصة:

يهدف هذا البحث إلي تحليل وتقييم فلسفة استخدام مبدأ استعادة الثقة في إدارة بصورة متكاملة لكافة عناصره أزمة ميدان التحرير كأحد أزمات الشرعية، وفشل القيادة السياسية المصرية السابقة في استعادة شرعية السلطة السياسية الممنوحة لها من المواطنين خلال الفترة من 1 فبراير 2011م حتي 11 فبراير 2011م، وتحقيقاً لهدف الدراسة، قام الباحث بتقسيم الدراسة إلي ثلاثة مباحث متكاملة علي النحو التالي :

المبحث الأول بعنوان المنظور الفلسفي لمبدأ استعادة الثقة؛ والذي يحلل طبيعة مبدأ أستعادة الثقة في أزمات الشرعية، والأسس الفلسفية لمبدأ استعادة الثقة.

أما المبحث الثاني بعنوان اجراءات تطبيق مبدأ استعادة الثقة في أزمة ميدان التحرير ؛ والذي يتناول خطوات استعادة الثقة التي اتخذتها القيادة السياسية المصرية لعودة شرعية السلطة السياسية الممنوحة لها من قبل الشعب المصري.

والمبحث الثالث بعنوان تقييم فلسفة تطبيق مبدأ استعادة الثقة خلال أزمة ميدان التحرير؛ والذي يتناول التقييم الفلسفي لإستخدام مبدأ استعادة الثقة من خلال قضية الإدراك وقضية استخدام الإدوات وقضية الإنطباع الذهني.

ثانياً – النتائج:

توصل الباحث إلي النتائج التالية :

1- يعد مبدأ استعادة الثقة أحد أهم المباديء الأساسية في إدارة أزمات الشرعية، ويتمتع بأهمية كبيرة حيث أنه يعيد شرعية السلطة السياسية إلي القيادة السياسة مرة أخري، وذلك من خلال أستعادة النشاط وعودة الأوضاع إلي سابق عهدها قبل إندلاع الأزمة، وتتكون فلسفة مبدأ استعادة الثقة من خلال ثلاثة قضايا رئيسية تتمثل في: قضية الإدراك، وقضية استخدام الأدوات، وقضية الإنطباع الذهني.

2- أظهر التحليل والتقييم الفلسفي لقضية الإدراك أن القيادة السياسية المصرية كانت تتمتع بسوء إدراك شديد للأوضاع القائمة بعد انفجار الأزمة في يوم 28 يناير 2011، وبالتالي فشلت كافة الإجراءات السياسية والقضائية والأمنية التي اتخذتها بناءً علي إدراكها الخاطيء لأوضاع الأزمة.

3- أوضح التحليل والتقييم الفلسفي بأن القيادة السياسية لم تستخدم التمازج المناسب والفعال في إدوات القوة المختلفة، حيث فقدت أدوات القوة العنيفة بالكامل، لإنهيار جهاز الشرطة، وخرجت القوات المسلحة عن سيطرتها تماماً، كما أنها استخدمت أدوات القوة الهادئة داخل الإطار التقليدي ففقدت فاعليتها وكفائتها في ادارة هذه الأزمة.

4- فشل القيادة السياسية المصرية في تغيير الصورة الذهنية عنها لدي المواطن المصري، حيث لم تستطع أن تخلق في وعيه بأنها تريد حل الأزمة وانهائها، وكذلك الحفاظ عليه وتحقيق مطالبه المشروعة، وصولاً إلي الحفاظ علي الدولة المصرية من الإنهيار.

5-فقدت القيادة السياسة الشرعية السياسية وتخلت عن الحكم بسبب عدم قدرتها علي تطبيق الأسس الفلسفية لمبدأ استعادة الثقة خلال مرحلة ما بعد انفجار الأزمة، والمتمثلة في قضية الإدراك السياسي الرشيد والفعال، وقضية الإستخدام الدقيق والمتوازن لأدوات القوة المتنوعة، وقضية الإنطباع الذهني لدي المواطنين

ثالثاً – التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بالآتي :

1- ضرورة بناء الإدراك السياسي للقيادة السياسية خلال اوقات الأزمة المختلفة علي أساس علمي سليم من خلال: انشاء فرق الأزمات المتخصصة، وقياس اتجاهات الرأي العام في المجتمع من خلال مراكز الأبحاث العلمية المتخصصة، وصولاً إلي محاولة منع الأزمة من الإنفجار.

2- قيام فلسفة استخدام أدوات القوة المتنوعة خلال أوقات الأزمة علي التمازج والتكامل بينهما، لا التركيز علي عنصر واحد فقط من القوة.

3- يتمثل الأساس الفلسفي في تغيير الإنطباع الذهني عند المواطنين في التعامل معهم علي أساس المكاشفة والمصارحة، دون أي مبالغة أو تقصير، من خلال جدولة مطالب المواطنين من حيث الواقعية والقدرة علي التنفيذ وفقاً للإمكانيات المتاحة.

مراجع الدراسة

أولاً-المراجع العربية:

1- المعاجم والقواميس:

- د.فرج عبد القادر طه وأخرون، **معجم علم النفس والتحليل النفسي** (بيروت: دار النهضة العربية، ط1، ب.ت).

2-الكتب:

- د.محمد سرور الحريري ، **إدارة الأزمات السياسية وإستراتيجيات القضاء على الأزمات السياسية الدولية** (عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2012).
- د.يوسف أحمد أبو فارة، **إدارة الأزمات: مدخل متكامل** (عمان: اثراء للنشر والتوزيع، ط1، 2009).
- عبد الرحمن توفيق ، **إدارة الأزمات: التخطيط لما قد لا يحدث** (القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة ، 2004).
- عثمان الدلنجاوي، **عام الثورة** (القاهرة: دار الجمهورية للطباعة، ط1، 2012).
- عزمي بشارة، **ثورة مصر: من جمهورية يوليو إلي ثورة يناير** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ج1، ط1، 2016).

3-الدوريات:

- أحمد قاسم حسين، مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً، **سياسات عربية**، 32: مايو 2018.
- د.أحمد محمد العايدي، أزمة ميدان التحرير (25يناير 2011- 12 فبراير 2011): رؤية تحليلية، **مجلة الإستقلال**، 1: ابريل 2015.
- مصطفي كامل السيد، ثورة يناير وفجوة الأجيال، **مجلة الديمقراطية**، 12 (44): أبريل 2012.
- هيئة التحرير، ثورة 25 يناير المصرية، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، 15 (55): 2011.

4-المؤتمرات:

- عماد حمدي ابراهيم يحي، اللجان الشعبية والسيطرة علي أزمة الإنفلات الأمني عقب ثورة 25 يناير: الأصول والضوابط، من المؤتمر السنوي السادس عشر: **آثار وسبل مواجهة الأزمات المجتمعية الناتجة عن أحداث الربيع العربي** (القاهرة: جامعة عين شمس، 24-25 ديسمبر 2011).

5-المراجع الإلكترونية:

أ-الكتب:

- الهيئة العامة للاستعلامات، **يوميات ثورة 25 يناير: حرية – ديمقراطية – عدالة اجتماعية** (القاهرة: اصدارات الهيئة العامة للاستعلامات، ط1، 2011)، ص 52 ، 2011/12/1 ، متاح علي :
http://www.sis.gov.eg/newvr/arm/25day.pdf
- ديفيد س. غومبرت وهانس بيننديك، **القدرة علي الإرغام: مواجهة الأعداء بدون حرب** (كاليفورنيا: مؤسسة راند Rand، ط1، 2016)، ص ص 4-6، 2018/1/1، متاح علي:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1000/RR1000/RAND_RR1000z1.arabic.pdf
- نجاح قبلان القبلان، الصورة الذهنية لمهنة المكتبات والمؤسسات المعلوماتية ومستقبلها (قطر: مؤسسة قطر للنشر، 2016)، ص ص 6-7 ، 2018/1/1، متاح علي:
http://www.qscience.com/doi/pdf/10.5339/connect.2016.slaagc.4

ب-أخريات:

- **البيان رقم (1) للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية الصادر في 10 فبراير 2011م**، 2012/12/1، متاح علي:
http://www.sis.gov.eg/NewVR/mysite/b1.html
- **البيان رقم (2) للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية الصادر في 11 فبراير 2011م**، 2012/12/1، متاح علي:
http://www.sis.gov.eg/NewVR/mysite/b2.html
- **قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (242) لسنة 2011م بشأن لجنة تحقيق وتقصي حقائق بشأن الإنتفاضة الشبابية**، ص ص 1-3، 2012/12/1، متاح علي:
http://www.ffnc-eg.org/assets/file01.pdf
- **ملخص التقرير النهائي للجنة التحقيق وتقصي الحقائق بشأن الأحداث التي واكبت ثورة 25 يناير 2011م**، ص 5، 2012/12/1، متاح علي:
www.aohr.net/wp-content/uploads/2012/01/تقرير-ثورة-25-يناير.pdf

ثانياً–المراجع الأجنبية:

1-Book:

- David Patrick Houghton, **Political Psychology: Situations, Individuals, and Cases** (New York: Routledge Taylor& Francis Group, 1st, 2009).
- Jonathan Bernstein, **Manager's Guide to crisis Management** (New York : McGraw-Hill, 1st, 2011)
- Neil Thompson, **Crisis Intervention: Theory Into Practice** (Dorset: Russell House Publishing Ltd., 1st, 2011).

2-Electroin Resources:

A-Journal:

- Graham Dietz and Deanne N Den Hartog, Measuring Trust Inside Organizations, **Personnel Review**, 35(5): 2006, p.p.558-560, 1/6/2018,Available at: https://www.researchgate.net/publication/237845587_Measuring_Trust_Inside_Organizations

B-others:

- Definition of Stereotype, Electronic dictionary, 1/1/2018, available at :
- https://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/stereotype
- https://en.oxforddictionaries.com/definition/stereotype
- https://www.merriam-webster.com/dictionary/stereotype